

الحماية القانونية في السوشيال ميديا للبيانات والنشر الإلكتروني في دولة
الإمارات العربية المتحدة - دراسة وصفية تحليلية

Legal Protection in social media for Data and Electronic publishing
in the United Arab Emirates - A Descriptive analytical study

عبد الله ناصر سعيد الدهماني **Abdulla Naser Saeed Aldhmani**
University Sains Islam Malaysia (USIM)
a4004d@gmail.com

Izawati Wook
University Sains Islam Malaysia (USIM)
izawati@usim.edu.my

Nur Aina Abdullah
University Sains Islam Malaysia (USIM)
nuraina.abdulah@usim.edu.my

ملخص البحث

Article Progress

Received: 9 Oct 2023
Revised: 28 Nov 2023
Accepted: 5 Dec 2023

* Corresponding
Authors:
**Abdulla Naser
Saeed Aldhmani**

E-mail:
a4004d@gmail.com

هدفت الدراسة إلى معرفة ماهية مواقع التواصل الاجتماعي والنشر الإلكتروني، وتوضيح القوانين الناظمة للنشر الإلكتروني على وسائل الاتصال الاجتماعي على الصعيد الدولي ومن منظور إسلامي، وبيان تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال النشر الإلكتروني على وسائل التواصل الاجتماعي. ولقد برزت أهمية الدراسة من خلال التعرف على القوانين المحلية والعالمية التي اهتمت بالنشر الإلكتروني في مواقع الاتصال الاجتماعي والتشريعات القانونية الأهمية والإماراتية في هذا المجال. وتزويده للباحثين بمصدر جديد للمكتبة العربية حول النشر الإلكتروني والجوانب القانونية الناظمة له. استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كفيلاً وهي الذي يلائم طبيعة مشكلة البحث الحالي والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كونه أنسب مناهج البحث العلمي التي تتعلق بمجال العلوم القانونية، كما تم الاستعانة بالمقارنة في استعراض مشكلة البحث وتحليلها في سبيل تحقق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها. وتوصلت

الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها أن التطور التقني ووسائل الاتصال وشيوع استخدام موقع الاتصال الاجتماعي بشكل كبير وظهور برمجيات وتطورات على البرامج المختلفة يتطلب تطوير ومسايرة للقوانين الناظمة لتواكب التطور الحالي السريع في مختلف الدول العربية، ويتطلب النشر في مواقع الاتصال الاجتماعي وجود قوانين ناظمة لحماية النشر الإلكتروني في مختلف دول العالم، وأن القوانين الاتحادية بدولة الامارات اعتنت بشكل مثالي بحماية الحق في الخصوصية، وجرمت الأفعال والتي من شأنها أن تمس أو تعتدي أو تهتك ستر هذا الحق.

الكلمات المفتاحية: الحماية القانونية - النشر الإلكتروني - شبكات التواصل الاجتماعي.

ABSTRACT

The study aimed to know what social networking sites and electronic publishing are, to clarify the laws regulating electronic publishing on social media at the international level and from an Islamic perspective, and to explain the legislation of the United Arab Emirates in the field of electronic publishing on social media. The importance of the study emerged through learning about the local and international laws concerned with electronic publishing on social media sites and the international and Emirati legal legislation in this field. It provides researchers with a new source for the Arab Library on electronic publishing and the legal aspects regulating it. The current research used the descriptive analytical method, which relies on studying the phenomenon as it exists in reality and is concerned with describing it accurately and expressing it qualitatively, which is appropriate to the nature of the problem of the current research and the goals it seeks to achieve, as it is the most appropriate scientific research method related to the field of legal sciences. The comparison was also used. In reviewing the research problem and analyzing it in order to achieve the objectives of the study and answer its questions. The study reached many results, the most important of which is that technical development and means of communication, the widespread use of social networking sites, and the emergence of software and developments in various programs require development and keeping pace with the regulating laws to keep pace with the current rapid development in various Arab countries, and publishing on social networking sites requires the presence of regulating laws.

To protect electronic publishing in various countries of the world, the federal laws in the UAE took exemplary care in protecting the right to privacy, and criminalized acts that would affect, infringe, or violate the veil of this right.

Keywords: Legal protection - electronic publishing - social networking

المقدمة

تميز العصر الحديث بتطورات تقنية في مجال نظم الاتصالات والمعلوماتية في جميع نواحي الحياة ، الأمر الذي ساهم في تدفق المعلومات وانسيابها من خلال وسائط متعددة (الصوت والصورة والنص والفيديو) ، مما أتاح التواصل السريع مع مختلف ثقافات العالم، على اختلاف أنواعها، وظهرت مواقع ومنصات للتواصل الاجتماعي المختلفة (Facebook)، (WhatsApp)، ومنصة (X) تويتر سابقا وإنستغرام ولينكد إن، واعتبرت (الجودو، 2011)، وأن مواقع شبكات التواصل الاجتماعي هي الأكثر انتشاراً في الشبكة العنكبوتية، وبينت الدراسات أن استخدام هذه الشبكات يتنوع في عدة أوجه كالجوانب العلمية أو الأكاديمية أو المعرفية أو التجارية ، ومنها ما يستخدم للترفيه وقضاء أوقات الفراغ ولأغراض التواصل الاجتماعي (الخطيب، 2017).

الجدير بالذكر أن شبكات التواصل الاجتماعي عبارة عن مواقع يتواصل من خلالها الملايين من البشر، الذين تجمعهم اهتمامات مشتركة، حيث تتيح لمستخدميها مشاركة الملفات والصور وتبادل مقاطع الفيديو، وإنشاء المدونات، وإرسال الرسائل وإجراء المحادثات الفورية فيما بينهم (نجاد، 2011). "ومن هذا المنطلق فهي تستحق الاهتمام، والقيام بدراساتها من جميع الجوانب التقنية والقانونية والسيكولوجية، ومدى تأثيرها على حياة الناس والمجتمعات في ظل التزايد في استخدام هذه المواقع" (القحطاني، 2020، ص 178).

ويستخدم ما يقارب من حوالي (32.73) مليون حساب مواقع التواصل الاجتماعي «يوتيوب، فيسبوك، إنستغرام، منصة إكس، ولينكد إن» وفقاً لتقرير صادر عن موقع «Global Media Insight» المتخصص. واحتل تطبيق «يوتيوب» المرتبة الأولى من حيث الاستخدام بين مستخدمي تطبيقات التواصل الاجتماعي في عام 2020 بمعدل

(88%) وبنحو (8.65) مليون مستخدم وحل «فيسبوك» في المرتبة الثانية بنسبة 79% مع وجود 7.77 مليون حساب نشط. وهذا لا يقتصر على الدول المتقدمة بل أخذ بالاتساع ليشمل الدول العربية وأن " أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً في دول مجلس التعاون الخليجي هو منصة X تويتر سابقا (Tweeter) أو (Twitter) مقارنة بعدد السكان كما بينت الإحصاءات مؤخراً، (الساعدي والضحوي، 2017، ص.10)، وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة التي عززت قدراتها الرقمية من أجل رفاهية مواطنيها وتمكين النفاذ الرقمي للخدمة العامة عبر توفير تطبيق واحد للهاتف الجوال والاستغناء عن التعامل الورقي بشكل تام، (ماتياس أكسيل لمعة، وريز، 2020، ص.4).

ومما لا شك فيه أن الثورة بمجال مواقع التواصل الاجتماعي نتج عنها سلوكيات لدى مرتادي هذه المواقع تباينت بين الإيجابية، في حال استغلالها على الوجه الأمثل والسلبية، في حال تمرد المستخدمين على القواعد الأخلاقية والضوابط القانونية التي تنظم شؤون الحياة الإنسانية، والفارق بينهما يتمثل في الكيفية التي يستخدمها الأفراد (الأحمدي، 2022). ويشير الباحث أن تواجد شبكات التواصل الاجتماعي بكثرة بين الناس، أوجد معه العديد من الإشكاليات والقضايا المبهمة، وهذا قد ظهر في التقارير الأخيرة الصادرة في الإحصائيات الأخيرة التي أوضحت مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في دولة الإمارات حيث تحتل دولة الإمارات المركز الأول عالمياً من حيث وبلغ عدد حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لكل فردٍ بمتوسط (10.5) حساب وفقاً لشركة (We Are Social and Hootsuite) للأبحاث.

كما تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في نسبة تغلغل الإنترنت والتي تبلغ (99%) من إجمالي السكان وفقاً لتقرير (Digital 2020) الذي أجرته (We Are Social). وبالتالي يجب علينا إدراك الدور الجديد لوسائل التواصل الاجتماعي وهو يعتبر من القضايا القانونية المعاصرة في القرن الحادي والعشرين، وسيحاول البحث الحالي

استعراض الجوانب القانونية والحقوقية للنشر الإلكتروني عبر السوشيل ميديا (مواقع التواصل الاجتماعي) في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال العرض التالي.

مشكلة البحث

حقق العالم الرقمي وما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي حرية كبيرة بفضل التطور الكبير للوسائل التقنية والإمكانيات غير المحدودة لها، وعلى مستويات متعددة للأفراد أو المؤسسات العامة والخاصة كالبنوك ومراكز المعلومات الوطنية، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وإدارة الشركات، ويثير النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي مشكلات وقضايا ألفت بظلالها على أرض الواقع ومنها حقوق النشر الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي، فعلى الرغم من وجود قوانين ناظمة واتفاقيات حول إيجابيات استخدام المعلوماتية في تلك المجالات والاقْتباس والنسخ والمشاركة إلا أن ذلك لم يمنع استشعار الفرد مخاطر سهولة الحصول على معلوماته الخاصة وتجاوز حقوق المؤلف واتصال دائرة الاعتداء عليها بشكل غير قانوني، وبالتالي تهديدها للخصوصية، وهذا قد شكل دافعاً لحركة الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لإيجاد مبادئ وقواعد وقوانين واجب مراعاتها لحماية الحق في النشر الإلكتروني ضمن ضوابط قانونية واضحة حددتها بعض القوانين والتشريعات العالمية والإقليمية والإماراتية، إلا أنها لم تتعدى كما وجد الباحث حالات المسؤولية ضمن القواعد العامة للقانون أو الحالات الخاصة التي نظمت النشر المكتوب، ونال هذا الموضوع على اهتمام العديد من الباحثين في بعض الدول المتقدمة والإقليمية فوضعت التشريعات القانونية والحقوقية الناظمة للنشر الإلكتروني و حماية النشر وحقوقه عبر الأوساط الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وضرورة تعميق الوعي القانوني للنشر الإلكتروني، وقد لاحظ الباحث ندرة أو قلة الدراسات القانونية التي تناولت هذا الجانب في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام ودولة الإمارات بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب القيام بدراسة قانونية تتناول هذا الجانب المهم في حقول المعرفة المعلوماتية والقانونية وتناوله بالبحث والتحليل، وتناول

كذلك حالات الاستخدام السلبي لتلك المواقع والنشر دون إذن أصحاب الحقوق سواء كانوا أفراد أم مؤسسات، وانطلاقاً من تلك النظرة انبجست لدى الباحث فكرة ضرورة مجاراة القوانين للتطورات التكنولوجية فاستشعر الباحث مشكلة البحث الحالي من خلال تحديدها بالسؤال الرئيس التالي:

* ما هي جوانب الحماية القانونية للنشر الإلكتروني والبيانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق أهداف البحث التالية:

1. توضيح القوانين الناظمة للنشر الإلكتروني على وسائل الاتصال الاجتماعي على الصعيد المحلي ومن المنظور إسلامي.
2. بيان تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال النشر الإلكتروني على وسائل التواصل الاجتماعي.

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من خلال الأهمية القانونية التعرف على القوانين المحلية والعالمية التي اهتمت بالنشر الإلكتروني في مواقع الاتصال الاجتماعي والتشريعات القانونية الأهمية والإماراتية في هذا المجال. وتزويده للباحثين بمصدر جديد للمكتبة العربية حول النشر الإلكتروني والجوانب القانونية الناظمة له.

منهج البحث

اتباع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتناول دراسة الحماية القانونية في الوسط الإلكتروني (عبر التواصل الاجتماعي) للبيانات والنشر الإلكتروني في دولة الامارات العربية المتحدة، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها

لتلائم طبيعة مشكلة البحث الحالي والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال بين أحكام الشريعة الإسلامية وكذا تحليل عناصر المسؤولية القانونية المترتبة على هذا ووصولاً إلى كيفية تحديد الانتهاكات وبيان العقوبات لدى قانون دولة الإمارات العربية المتحدة. وتستند الدراسة أيضاً إلى مصادر ثانوية تتعلق بموضوع البحث، مثل دراسات سابقة وأبحاث علمية وتقارير سابقة من السوشال ميديا لضمان إجراء البحث بدقة وموثوقية، حيث يكون الهدف الرئيسي هو ضمان صحة نتائج البحث والاستناد إليها للخروج بنتائج وتوصيات تخدم مسار البحث

التعريفات الإجرائية للبحث

1. **مواقع الاتصال الاجتماعي (السوشيل ميديا) ويعرفها الباحث إجرائياً:** بأنها مجموعة من المواقع والوسائل التي تستخدم في دولة الإمارات من خلال حسابات معينة تسمى حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية يتم من خلالها التواصل بين الأشخاص والمؤسسات وتبادل الآراء والمعلومات والتواصل بالوسائط المتعددة (الصوت - الصورة - النص - الفيديو)، وتتضمن قنوات التواصل الاجتماعي (السوشيل ميديا) في الإمارات مجموعة من الوسائط هي : فيسبوك، منصة إكس، يوتيوب، انستغرام.

2. **النشر الإلكتروني إجرائياً:** بأنه عبارة عن استخدام المواقع الإلكترونية على الإنترنت ومواقع السوشال ميديا في مجالات إنتاج وإدارة وتوزيع المعلومات بغرض استخدامها في شتى المجالات وهو يماثل النشر بالأساليب التقليدية الورقية إلا أن المادة يتم تسجيلها على وسائط متعددة على مواقع فيس بوك أو يوتيوب أو انستغرام أو تويتر كمنشورات باسم أشخاص لديهم حسابات على تلك المواقع ويتم الاختزان والتطويق والبت والتقديم الرقمي للمعلومات على أن تنظم المعلومات في شكل وثيقة ذات بناء معين.

3. الحماية القانونية إجرائياً: بأنها عبارة عن الحق في الإفادة من جميع الخدمات التي تقدمها الشبكة الدولية للمعلومات وتأمين الوصول الآمن والمستمر لها دون إضرار بالغير والحق بالحماية القانونية من أي اعتداء أو تشويه أو اساءة واختلاس للصور والوسائط المتعددة أو المحادثات التي تسيء أو تحرض على الكراهية والتي ضمنيتها تشريعات الدول بشكل عام وتشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة.
4. النشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا) إجرائياً: بأنه عبارة عن نص كتابي أو صورة أو مقطع فيديو أو رأي يعرض عبر وسائل التواصل الاجتماعي ويتيح للأفراد الاطلاع عليه والتعبير عن آرائهم حوله من خلال موقع الاتصال الاجتماعي والذي يتيح للغير إمكانية المشاركة والتعبير عن الرأي.

الدراسات السابقة:

ورغم أن هذه الدراسة والموضوع الذي ستتناوله قد سبقتهما دراسات سابقة، ستتعرف دراستنا على بعضها، إلا أن أياً مما سبق لا يكفي لتحقيق محاور هذه الدراسة، ومنهج البحث العلمي الذي يتطلب منا إعادة النظر الدراسات السابقة التي تجدها تتعلم التعاون في أجزاء منها. وما لدينا فقد قمت بمراجعة مجموعة منها، وفيما يلي ما استعرضته من دراسات سابقة، مع لمحة عامة عن النتائج والتوصيات التي أخذتها بعين الاعتبار. واختتم الباحث بمجموعة من الدراسات التي تدعم مسار هذا البحث وهي:

1. دراسة المعداوي، محمد أحمد. (2018). حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي دراسة مقارنة.

تناول البحث موضوع حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي من خلال النصوص والتشريعات العربية والأوروبية في هذا الخصوص، وتطرق البحث لدراسة تحديد ماهية البيانات الشخصية من الاعتداء عليها عن طريق استغلالها في أغراض الإعلانات التجارية، وأظهرت الدراسة مظاهر وصور الاعتداء على الخصوصية

المعلوماتية، وركز البحث على حماية المستخدم في مواجهة المسؤول عن إدارة البيانات الشخصية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وانتهت الى أن هناك التزامات تقع على عاتق الشخص المسؤول عن معالجة البيانات الشخصية، وأن الإخلال بهذه الالتزامات من شأنه أن يرتب المسؤولية التعاقدية لهذا المسؤول، وتناول البحث حماية المستخدم في مواجهة الغير المسؤول عن انتهاكات خصوصية البيانات الشخصية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

2. دراسة الخطيب، فاطمة صالح. (2017). آثار شبكات التواصل الاجتماعي على

طلبة جامعة اليرموك وعلاقتها بالرقابة الذاتية من وجهة نظر أنفسهم.

هدف البحث التعرف على مستوى آثار شبكات التواصل الاجتماعي على طلبة جامعة اليرموك وعلاقتها بمستوى الرقابة الذاتية واستخدمت الدراسة أداتين أداة آثار شبكات التواصل الاجتماعي، وأداة الرقابة الذاتية، وتكونت العينة من طلبة جامعة اليرموك، مرحلة البكالوريوس وتوصلت الدراسة لمجموعة نتائج منها أن تقديرات المستجيبين نحو آثار شبكات التواصل الاجتماعي الإيجابية والسلبية على طلبة جامعة اليرموك جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المستجيبين لآثار شبكات التواصل الاجتماعي الإيجابية على طلبة جامعة اليرموك ككل تعزى (لمتغيرات الجنس، الكلية، ومستوى دخل الأسرة)، وأيضاً أظهرت آثار شبكات التواصل الاجتماعي الإيجابية على طلبة جامعة اليرموك تعزى لمتغير معدل الاستخدام اليومي لشبكات التواصل الاجتماعي، لصالح الطلبة الذين يستخدمونها بمعدل أكثر من ثلاث ساعات يومياً.

3. دراسة الشهري، حنان شعشوع. (1434). أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية (الفييس بوك وتويتر نموذجاً).

هدفت الدراسة للتعرف على الأسباب التي تدفع للاشتراك في موقعي الفييس بوك وتويتر والتعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية عبر هذه المواقع، والكشف عن الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن استعمال تلك المواقع. واعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي واستخدمت الاستبانة حيث تم التطبيق في جامعة الملك عبد العزيز، على عينة من (150) طالب وطالبة تم اختيارهم بشكل قصدي توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها أقوى الأسباب التي تدعو للاشتراك في فييس بوك وتويتر هي سهولة التعبير عن آرائهن واتجاهاتهن الفكرية التي لا يستطعن التعبير عنها بصراحة في المجتمع، وأشارت النتائج لان الطالبات استفدن من تعزيز العلاقات القديمة، وأن للتواصل الاجتماعي العديد من الإيجابيات منها الانفتاح الفكري والتبادل الثقافي بينما كان لقلة التفاعل الأسري أحد أهم الآثار السلبية، كما وتوجد علاقة ارتباطية موجبة بين متغير الساعات وأسباب الاستخدام وبين طبيعة العلاقات الاجتماعية والإيجابيات والسلبيات.

4. دراسة غليسون وجيليرين (Gleason&gillern,2018) "Digital citizenship with social media: Participatory practices of teaching and learning in secondary" المواطنة الرقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي: الممارسات التشاركية للتعليم والتعلم في المرحلة الثانوية.

هدفت للتعرف على مدى مساهمة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز المواطنة الرقمية لمرحلة الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت المنهج النوعي، وتوصلت إلى أن هناك ضرورة لتطوير طرق ومناقشة مفهوم المواطنة الرقمية مع الطلاب سواء داخل المدارس أو خارجها من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وكشفت الدراسة عن أهمية

82 دور المصارف الإسلامية في تقليص الآثار الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا- 19 في البلدان النامية...

استخدام مواقع التواصل لتوعية الطلبة بمعايير المواطنة الرقمية وكيف تطبيقها في حياتهم اليومية، كما أكدت على دور التعليم في تطوير قيم المواطنة الرقمية وكيفية الربط مع التعليم والالتزام بقيم المواطنة الرقمية خارج المؤسسات التعليمية.

5. دراسة داس وساهو (Das & Shoo,2011): *Social Network Sites- A Critical Analysis of Its. Impact On Personal and Social Life .*

"مواقع التواصل الاجتماعي- تحليل نقدي لها. التأثير على الحياة الشخصية والاجتماعية".

هدفت الدراسة لبيان سلبيات بعض مواقع التواصل الاجتماعي ومنها ابتزاز البعض باستخدام بياناتهم الشخصية، واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي بشكل يؤدي إلى الإدمان وضيق الوقت مما يؤثر على العلاقات الشخصية لأفراد الأسرة، واستخدمت الدراسة عينة من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في الهند، مستخدمة التحليل النقدي، ومن النتائج أن الازدياد في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي له أثر على السلوكيات والنشاطات اليومية للمستخدم وعلى الأخص الشباب.

6. دراسة، فورار، أحمد، أمين. (2021) *الاتجاه للرقابة على محتوى شبكات التواصل الاجتماعي بين مقتضيات الحفاظ على الأمن القومي والالتزام بضمان الحق في التعبير مواجهة خطاب الكراهية في الجزائر أنموذجاً.*

انطلقت الدراسة من أن شبكات التواصل الاجتماعي هي مساحات افتراضية لا مركزية تسمح بمشاركة ونشر خطاب الكراهية تحت غطاء اسمه حرية التعبير وهو ما نتج عنه ممارسات خطيرة شكلت تهديداً للأمن القومي الجزائري، ودفعت المشرع لإصدار قانون يجرم هذا الخطاب والوقاية منه، وتحاول الدراسة كذلك معرفة الاتجاه للرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي دون المساس بحرية الرأي والتعبير، وقد توصلت الدراسة إلى أن القانون رقم (20-50)، الذي يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها يمثل الإطار القانوني

والمرجعي لمواجهة هذا النوع من الخطاب ، كما دعت الدراسة لضرورة الإسراع في إطلاق المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ، أما فيما يتعلق بشرعية الرقابة بينت الدراسة أن القانون (20-050) يتوافق مع التزامات الجزائر الدولية حيث تستوفي المعايير التي تحفظ كرامة المواطن وخصوصية بياناته وسرية اتصالاته.

7. دراسة النعيمي، أبو بكر، أحمد، عثمان. (2019) الرقابة على المحتوى غير القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي في القانون الإماراتي والمقارن.

بينت الدراسة أن الاستخدام لوسائل النشر والتعبير الإلكتروني ولا سيما مواقع التواصل الاجتماعي قد يتضمن أحيانا بعض من الممارسات الخاطئة التي شكلت اعتداءً على حقوق الآخرون، سواء كان هؤلاء الآخريين المجتمع بكامله من خلال الاعتداء على المنظومة الدينية أو الأخلاقية لهذا المجتمع أم خانوا أفراد منفردين كالتشهير أو الاعتداء على الخصوصيات الشخصية، ونتيجة للمخاطر التي بات يشكلها المحتوى غير القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي كان لابد من أن يتدخل المشرع من أجل توفير الحماية اللازمة للمجتمع والأفراد ضد هذه الأخطار، وتحاول هذه الدراسة الوقوف على فعالية الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي في دولة الإمارات العربية مقارنة بما هو عليه الوضع في الدول الأخرى.

8. دراسة النجماوي، رائدة، محمد. (2023) المسؤولية المدنية لمستخدمي النشر عبر

مواقع التواصل الاجتماعي

انطلق البحث من أن التقدم العلمي والتكنولوجي في الوقت الحاضر فتح آفاقا كبيرة أمام تقدم البشرية، إلا انه يحمل في الوقت نفسه مخاطر جسيمة تهدد حقوق وأمن الأفراد والجماعات، ولعل النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي يعد من أهم الوسائل التي تنطوي على تلك المخاطر إذا ما أسيء استعماله، وهنا تبرز أحكام المسؤولية باعتبارها الوسيلة التي يهتدي بها رجل القانون لمواجهة أي خطر يداهم امن الفرد وحقوقه، ولكن قواعد المسؤولية رغم مواكبتها للتغيرات التي تطرأ على أرض الواقع كشفت عن قصورها النسبي في مواجهة تلك التحديات الناتجة عن المعاملات الالكترونية لذا بدت الحاجة الى توفير الحماية الوقائية

للفرد من تلك المخاطر للحيلولة دون وقوع الضرر عن طريق إيجاد تنظيم قانوني متكامل للنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتحديد مسؤولية مستخدمي النشر عبرها، وتوصل البحث لمجموعة من النتائج منها أنه لم يحدد المشرع العراقي المقصود بالنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما لم يتفق الفقه والقضاء على تكييف محدد لمواقع الاتصال الاجتماعي فهناك من عد مواقع التواصل ناشر إلكتروني، وهناك من عدّها متعهد إيواء يتيح للمستخدمين النشر دون تدخل في اختيار أو رقابة مسبقة تجاه المنشورات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة (حنان شعشوع. (1434) ودراسة دراسة الخطيب، فاطمة صالح. (2017). ودراسة المعداوي، محمد أحمد. (2018). (Gleason&gillern,2018) (Das & Shoo,2011) فورار، أحمد، أمين. (2021) أبو بكر، أحمد، عثمان. (2019) النجماوي، رائدة، محمد. (2023) من حيث تناولها لمواقع الاتصال الاجتماعي السوشيال ميديا بشكل عام وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة مثل دراسة، فورار، أحمد، أمين. (2021) (Das & Shoo,2011) الشهري حنان شعشوع. (1434). من أن الدراسة الحالية تركز على الجوانب القانونية لحماية النشر على السوشيال ميديا في حين تنوعت أهداف السابقة في دراسة الابتزاز والاتجاهات والفوائد والسلبيات واتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تناولها للجوانب القانونية مثل دراسات (Gleason&gillern,2018) دراسة النجماوي، رائدة، محمد. (2023).

مبررات البحث الحالي: استند الباحث لإجراء البحث الحالي لمجموعة من المبررات

التي يوضحها بما يلي:

- 1) عدم وجود دراسات في دولة الإمارات العربية المتحدة تناولت الجوانب القانونية لهذا الموضوع (في حدود علم الباحث).
- 2) الرغبة الشخصية من قبل الباحث في الإضاءة على هذا الموضوع كونه يعمل في القضايا القانونية المعاصرة التي تتعلق بالإنترنت والمعلوماتية فوجد ضرورة لتغطية الفجوة البحثية المتعلقة بهذا الموضوع في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 3) التركيز على الضوابط الشرعية والقانونية لاستخدام النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

مفهوم النشر الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي

لقد كان للتطور العلمي والتكنولوجي في الحياة المعاصرة الأثر الأكبر في ظهور الوسائط الإلكترونية، وأصبح النشر الوسيلة المثالية للتعبير عن الآراء والأفكار وتبادلها في مختلف أرجاء المعمورة والفضاءات الدولية، الجدير بالذكر أن المسؤولية المدنية لمستخدمي النشر من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، تتحقق عندما يتم نشر منشورات تتضمن اساءة أو اعتداء على حقوق الآخرين الأمر الذي قد يلحق ضرراً يستوجب المسؤولية القانونية، (محمود، 2023)، وهنا يتوجب إيضاح مفهوم النشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا) وما المقصود بمستخدمي النشر عبر السوشيال ميديا.

أولاً/ مفهوم النشر الإلكتروني لغة واصطلاحاً:

- النشر لغة: "أصل صحيح يعني فتح شيء وتشعبه، واكتسى البازي ريشاً نشراً، أي منتشر أو واسع طويل، ومنه نشرت الكتاب، خلاف طويته" (أبو الحسن بن فارس بن

زكريا، 1979، ص. 430) أما التواصل في اللغة فيعني "أصل واحد يدل على تضام الشيء، يقال جمعت الشيء جمعاً" (أبو الحسن بن فارس، 1979، ص. 115).

- **النشر الإلكتروني في الاصطلاح القانوني:** أدى التطور الكبير في وسائل الاتصال لتنوع وسائل التواصل الاجتماعي مما نتج عنه تنوع وسائل النشر، فبعد أن كان المؤلف أو الناشر يعتمد على المصنفات المكتوبة أو المطبوعة ورقياً، أصبح يتم بفعل التكنولوجيا ويعتمد على المصنفات التقنية بمختلف أشكالها، وأصبح هو بدوره يستعمل تكنولوجيا الاتصال في نشر ما قام به من تأليف، وسبب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وما نتج عنها من تعديلات على حقوق الملكية الفكرية كحق المؤلف في التأليف والمترجم في الترجمة والناشر والمخترع لجعل الحاجة ملحة للبحث عن سبل الحماية لحق المؤلف أو الناشر بتشريع جديد يحميه أو عن طريق القضاء لتعويضه ووقف التعدي (حماة الحق، 2021).

- **ويعرف النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا) في الاصطلاح الفقهي:** بأنه (استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحويل المادة المطبوعة أو المسموعة أو المرئية إلى رقمية أيضاً، ونشرها للجمهور المستهدف باستخدام الأجهزة الإلكترونية على اختلاف أنواعها، (علي وحسين، 2017) فالنشر على مواقع الاتصال الاجتماعي هو صورة أو رأي يتيح للمواطنين التعبير عن الرأي من خلال موقع اجتماعي إلكتروني يتيح التفاعل من خلاله.

ثانياً/ النشر الإلكتروني في مواقع التواصل الاجتماعي: ويصنف الى:

1. **مكونات مواقع الاتصال الاجتماعي (السوشيال ميديا):** ويقصد بالتواصل كما بينا أنه استمرار العلاقة المتينة بين طرفي العلاقة المشاركين فيها، ويعرف بأنه قيام علاقة بين فردين على الأقل ينتج عنها تبادل منفعة بينهم سواء كانت المنفعة في صورة معلومات أو بيانات أو مشاعر وجدانية أو أفكار علمية أو أدبية أو فنية (العيدوني، 2019).

2. **مورد المعلومات (ناشر المنشور):** وهو شخص طبيعي أو معنوي يقوم ببث المعلومات والرسائل التي تتعلق بموضوع معين بحيث يتمكن المستخدم في موقع الاتصال الاجتماعي من الحصول عليه مجاناً أو بمقابل مادي، ويكون المنشور قبل نشره على مواقع التواصل الاجتماعي ليكون في الصورة الأخيرة ويكون المحتوى متنوع إما صورة أو فيديو أو مقال، فيرفع إلى الموقع الذي يقوم بتخزينه على الصفحة أو الحساب الشخصي للناشر وبعدها يظهر لبقية المستخدمين، ويتاح لهم إعادة مشاركة المنشور والتفاعل معه عبر بقية مواقع التواصل الاجتماعي، ويعتبر ناشر المنشور في مواقع التواصل الاجتماعي هو المسؤول الأول عن النشر سواء كان هذا النشر فيه مصلحة للغير كالتعليم والوقاية والتوعية وبث القيم الإيجابية أو مضر للغير يتضمن إساءة للآخرين كالتحريض على العنف (الخلايلة، 2011).

3. **المتفاعلين مع المنشور عبر مواقع التواصل الاجتماعي:** وهم أشخاص يتفاعلون ويبدون مشاعرهم وآرائهم حول المنشور والتعليق والمشاركة ويتضمن ذلك:

أ. معيد النشر وهو الشخص الذي تفاعل مع منشور سابق في إحدى وسائل التواصل الاجتماعي على صفحته وأعاد نشره.

ب. كاتب التعليق على المنشور وهو الشخص الذي يقوم بالتعليق على المنشور والتفاعل معه، ويكون بصيغة الرد أو التعليق على المنشور من خلال نشر صورة أو نص.

الأدبيات القانونية العالمية والضوابط الاسلامية لحقوق النشر على مواقع الاتصال الاجتماعي:

يوضح الباحث في هذا السياق بعض الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالنشر وحماية الملكية الفكرية، بأنواعها المختلفة ثم يستعرض القوانين العالمية والعربية والدولية ذات الصلة بحقوق النشر الإلكتروني في مواقع الاتصال والضوابط الآليات الناظمة لهذا الموضوع:

أولاً/ الادبيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالنشر وحماية الملكية الفكرية:

- (1) اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية: وهي من بواكير الاتفاقات التي أبرمت لحماية حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين وغيرهم وعقدت في سويسرا عام (1886)، وكونها أولى الاتفاقيات التي عنت بحماية الملكية الفكرية لذلك فينظر لها بأنها الأب الشرعي لتنظيم حقوق المؤلف على المستوى الدولي
- (2) اتفاقية ترييس: وقد ترتبت على مفاوضات اتفاقية الجات، واهتمت بجوانب الملكية الفكرية وتقوم على مبادئ تهتم بحقوق الملكية الفكرية.
- (3) اتفاقية الويبو: وتأتي هذه الاتفاقية في إطار اتفاقية برن وهي تتناول الملكية الفكرية إضافة لما جاء في اتفاقية برن. (الكردي، 2003). وتشير الأدبيات القانونية الى أن النشر في مواقع التواصل الاجتماعي كما أوضح أبو بكر عثمان (2019) على مجموعة نقاط:
 - أ. مبدأ سياسة القانون: إن وسائل التواصل الاجتماعي ليست فضاء فوضوياً، وإنما تخضع للقانون شأنها شأن التصرفات كافة تخضع لحكم القانون.
 - ب. اختصاص الدولة بالضبط الإداري: وهي تقرر من خلال المواثيق الدولية والداستير الخاصة بالدولة من تنظيم ورقابة للمحافظة على النظام العام والأمن والآداب والأخلاق العامة.
 - ج. إن حرية التعبير والرأي حرية مقيدة وليست مطلقة: من المعلوم أن القوانين والمواثيق قررت حرية الفرد في التعبير الا أن هذه الحرية ليست مطلقة وإئمة مقيدة بضوابط قانونية.وبشكل عام يرى الباحث ويؤيد في هذا السياق أن الحماية القانونية للنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي مبنية في مجملها على مجموعة نقاط هي:

أ. **الحماية الإجرائية:** وهي مجموعة من الإجراءات التي منحتها القوانين للمؤلف، والتي هدفها بالإجمال حماية مصنفه من الاعتداء عليه، وتتمثل في إجراءات وقائية تهدف لوقف الضرر وأخرى تحفظية بهدف حصول الضرر الناجم عن الاعتداء. وهذا يشمل (وقف الاعتداء- ضبط النسخ غير الشرعية والمواد المنسوخة- ضبط العوائد غير الشرعية الناجمة عن النسخ).

ب. **الإجراءات التحفظية:** ويقصد بها وقف التعديتات المشمولة بالمصنف المشمول بالحماية فلا يجوز نشر المنشور بدون إذن المؤلف وهو ما أشار إليه (الكردي، 2003)، وثمة مسؤولية مدنية في حال وقع تعديتات من المعتدي على المصنف المشمول بالحماية فمعنى ذلك أن هناك ضرر وقع على المؤلف وهذا الضرر يستلزم تعويض للمؤلف وهو يتطلب توافر شروط المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر، وفي حال وقع ضرر على المؤلف فإن من حقه أن يقيم دعوى تعويض على المعتدي سواء كانت المسؤولية عقدية أو تقصيرية فلا بد من إصلاح الخطأ وهو أن يكون عن طريق التنفيذ العيني أو بإرجاع الحال إلى ما كانت عليه وفي حالة استحالة التنفيذ العيني فيكون التعويض هو الحل. (الشرقاوي، 2021).

ثانياً/ صور الاستعمال السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي:

1. **الاعتداء على الحياة الشخصية:** من خلال نشر معلومات وخصوصيات الغير من قبل الغير وآرائهم أو بياناتهم الشخصية، (أيوب، 2009)، أو حياتهم الزوجية وقد حظي حق الحياة الخاصة بالحماية الدولية والدستورية (هميسي، 2013).
2. **نشر خطاب الكراهية:** يقصد بـخطاب الكراهية كل ما يندرج ضمنه كل تعبير بالقول أو الرمز أو الإشارة من مشاعر قوية وغير عقلانية من الازدراء والعداوة أو البغضاء تجاه المجموعة المستهدفة. (منظمة المادة 19، 2009، ص. 12)، كما تتبنى الأمم المتحدة نفس التعريف ضمن استراتيجيتها لمواجهة خطاب الكراهية الذي

يعتمد على وسائل الاتصال الجماهيرية (الأمم المتحدة، 2019، ص2)، أما منظمة اليونسكو فتعرفه بأنه عبارات تؤيد التحريض على الضرر بخاصة التمييز أو العدائية أو العنف، حسب الهدف الذي يتم تحديده وسط مجموعة اجتماعية أو ديموغرافية (اليونسكو، 2018، ص27) وأشار موقع فيسبوك (2017) كونها من أكثر شبكات التواصل الاجتماعي انتشاراً وضمن معاييرها للاستخدام تعرف خطاب الكراهية على أنه مهاجمة الأشخاص على أساس ما يطلق عليه السمات المحمية أي لعرق والسلالة والأصل القومي والانتماء الديني والتوجه الجنسي والطبقة الاجتماعية والجنس والنوع والأمراض أو الإعاقات الخطرة ، ويدخل ضمن دائرة خطاب الكراهية وفق مبادئ كاملة ما يلي :

- مشاعر غير عقلانية من الازدراء، والعداوة أو الكراهية لمجموعة مستهدفة، مع وجود نية باستهدافها بطريقة علنية.
- ممارسة التحريض التمييزي والعدائي تجاه مجموعات قومية أو عرقية أو دينية. (منظمة المادة، 19، ص12).

3. الاعتداء على الحق في الصورة: يتمثل بحق الإنسان بأن لا تلتقط له صورة بلا موافقته، ويتضمن هذا الحق برفض بث أو نشر هذه الصورة واستغلالها أو تحريفها أو تغيير ملامحها عن طريق المونتاج لأغراض دعائية. (فواز والمومني، ص24).

4. الاعتداء على الحق في السمعة: وهي المكانة الاجتماعية التي ينعم بها الشخص في المجتمع وهي حصيلة ما اكتسبه الشخص من الصفات الموروثة والمكتسبة وعلاقته بالمجتمع وهي الحق في تكامل الذات المعنوية المستمدة مما يتمتع به الشخص من تقدير في نظر الآخرين وما يحتله من مكانة اجتماعية، (الزعاوي، 2015).

ثالثاً/ الضوابط الاسلامية (المنظور الإسلامي) للنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي: نظراً للحرية التي تعطيها وسائل الاتصال الاجتماعي لمستخدمها والفضاء المفتوح أمامهم، يعول على القيم الإسلامية بشكل كبير، فهي قيم ذاتية للمستخدم فهو خير رقيب لمن يختلي بهاتفه الشخصي الذي يعتبر النافذة الواسعة لعالم مفتوح، فيه معلومات عن كل شيء، ومن باب المسؤولية الشرعية التي تضاف للمسؤولية القانونية يبين الباحث لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي أهم هذه الضوابط الشرعية التي تتعلق بهذا الاستخدام:

1. الالتزام بالتوجيهات الإسلامية:

إن المعيار الرئيس في التصفح لهذه المواقع هو الحلال والحرام وكل ما يؤدي إليهما، فالحلال بين والحرام بين، فمثلاً الحرص على تصفح المواقع التي تضم الفوائد الشرعية أو العلوم النافعة التي تخدم التخصصات العلمية والتربوية والثقافية، وتجنب المواقع التي تعين على الوصول إلى مواد محرمة، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ جَمِيٍّ، أَلَا وَإِنَّ جَمِيَّ اللَّهِ مُحَارِمُهُ» أخرجه البخاري 53/3، حديث رقم 2051، ومسلم 1219/3، حديث رقم 1599.

2. الالتزام بمنظومة القيم الإسلامية:

كالحفاظ على الآداب العامة والأخلاق الرفيعة، من الصدق والأمانة، والابتعاد عن الألفاظ البذيئة والسب واللعن، والتشهير بالآخرين وتتبع عوراتهم وأسرارهم الخاصة وتجنب الغيبة والنميمة، وتجنب كل ما يثير المشاحنة والبغضاء بين الناس والجدال إلا بالتي هي أحسن، وإلا لزم السكوت، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ

تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: 33]، وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ} [الحجرات: 21]، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلَا اللَّعَّانِ وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبَدِيِّ» أخرجه الترمذي، 4 / 350، حديث رقم 1977، وصححه الألباني، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتَّقِ اللَّهَ تَقَاتًا أَوْ لِيَصُومْ» أخرجه البخاري 8 / 11 / 6018، حديث رقم 68 / 1، ومسلم 47.

3. الحفاظ على الوقت وعدم إضاعته من غير طائل:

فالأصل في الوسائل والأجهزة والتواصل اختزال الوقت والجهد، والوصول للمعلومة التي تريد بأقل وقت، وجهد والتواصل مع الارحام والأهل والأصدقاء والنيبي ﷺ يدعوننا لاغتنام أوقاتنا وَقَالَ لِرَجُلٍ وَهُوَ يَعْطُهُ: «اعْتَنِمْ خُمْسًا قَبْلَ خَمْسٍ: شَبَابَكَ قَبْلَ هَرَمِكَ، وَصِحَّتَكَ قَبْلَ سَقَمِكَ، وَغِنَاءَكَ قَبْلَ فُقْرِكَ، وَفِرَاعَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ، وَحَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ» أخرجه الحاكم 4 / 341، حديث رقم 7846، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» ووافقه الذهبي، وهو مما سيسأل عنه المسلم يوم القيامة؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمْرِهِ فِيْمَ أَنْفَاهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيْمَ فَعَلْ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيْمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيْمَ أَبْلَاهُ» أخرجه الترمذي 4 / 612، حديث رقم 2416، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، والرواية أخرجهما البزار في مسنده، 4 / 266، حديث رقم 1435.

4. التثبت من المعلومة قبل إعادة نشرها:

تتميز مواقع التواصل الاجتماعي بأنها مليئة بالمعلومات والأخبار التي لا يعرف مصدرها، ولذا على المسلم المتصفح أن يكون حريصاً على عدم إعادة نشر المعلومة قبل أن يتثبت من صحتها، قال الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ } [الحجرات: ٦]، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَتَّبِعُ مَا فِيهَا، يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ، أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ» أخرجه البخاري 8 / 100، حديث رقم 6477 ، ومسلم 4 / 2290، حديث رقم 2988.

نماذج من القوانين على المستويين الخارجي والمحلي بالنشر الإلكتروني:

أكدت سياسة الانترنت المفتوحة والمعلن عنها في مارس (1997) من جانب مجموعة عمل تضم مجموعة من خبراء القانون من أوروبا وأمريكا اللاتينية أن شبكة الانترنت لم توجد في فراغ تشريعي إنما ضمن قوانين تنظم ذلك وسنستعرض مجموعة من القوانين العالمية والعربية ذات الصلة:

أولاً/ القوانين العالمية والعربية ذات الصلة بالنشر الإلكتروني:

بالنسبة للقوانين والمواثيق الدولية فيقرر عدد منها تقييد حرية التعبير والنشر من ذلك المادة 2/29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي نصت على أنه "يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقرها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير واحترامه مقتضيات العدالة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق وحرياته واحترامه ولتحقيق مقتضيات العدالة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق العامة في مجتمع ديمقراطي" ونصت المادة 2/29 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "تستبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن

تكون ضرورية: أ. احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم. لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو المصلحة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة " وفي ذات الصدد نصت المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية على أن هذه الحريات تتضمن واجبات ومسؤوليات. لذا يجوز إخضاعها لشكليات إجرائية، وشروط وقيود، وعقوبات محددة في القانون حسبما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي، وسلامة الأراضي، وأمن الجماهير وحفظ النظام، ومنع الجريمة، وحماية الصحة والآداب العامة، واحترام حقوق الآخرين.

عرف المشرع الفرنسي في قانون (575-2004) الثقة في الاقتصاد الرقمي للتواصل الاجتماعي في المادة (4) بأنه (بروتوكول اتصال مفتوح أو ربط بيانات وتبادلها بأي شكل يصل للجمهور دون قيد على أي محتوى تبادلي من مقدمي الخدمات التقنية وقد ذهب جانب من الفقه الفرنسي الى القول بأن نصوص القانون المرتبة للمسؤولية عبر النشر هي نصوص عامة ولم تشترط التعمد في المساس بحقوق الآخرين، بل مجرد الإهمال وعدم التبصر الذي لا يصل لحد العمد يشكل خطأ موجب للمسؤولية فتقوم مسؤولية معيد النشر في حالة الاعتداء على حقوق الآخرين (Emmanuel Netter, 2022). من جانب آخر بين المشرع الفرنسي عند النشر الإلكتروني الخطأ في حالات الاعتداء على السمعة وتوافر ركن العلانية في السب والقذف على مواقع التواصل الاجتماعي تعرض فاعلها للمسؤولية المدنية وفي حالة قضائية تم التعويض المالي Cour d'appel de Metz, 2017).

ونص المشرع الفرنسي على حق الإنسان في الاعتراض على نشر صورته في السوشيال ميديا دون موافقته (فواز والموني، ص 53) كما أن المشرع الفرنسي بين أنه لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة، (محمود، 2009)، كما أكد المشرع الفرنسي على مبدأ عام للحق في الصورة مفاده "في غير ما تطلبه ضرورة إعلام الجمهور ينبغي دوماً الحصول على إذن الشخص قبل نشر أي معلومات أو صور له" (كاظم، 2006، ص. 17).

وعلى مستوى الدول العربية لم يخرج الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صدر سنة (2004) عن السياق الذي أشارت إليه المواثيق الدولية، ف جاء في المادة (22) منه " تمارس الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة ". وعلى المستوى الداخلي تجمع قوانين الدول على أن ممارسة حرية الرأي والتعبير والنشر بأي وسيلة كانت ليست مطلقة وإنما مقيدة بعدد من القيود المتعلقة بحماية حقوق الآخرين والمحافظة على النظام العام والأمن القومي للدولة، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تضمن الفصل السابع الذي يتضمن المواد من (70-85) من القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 1980 في شأن المطبوعات والنشر على مجموعة من المسائل التي يحظر نشرها كما تم التأكيد على هذه المحظورات في قرار المجلس الوطني للإعلام رقم 20 لسنة 2010 بشأن معايير المحتوى الإعلامي التي ينبغي على المؤسسات المرئية والمسموعة والمقروءة الالتزام بها، فضلاً عن قرار رئيس المجلس رقم (35) لسنة 2012 بشأن معايير محتوى الإعلانات في وسائل الإعلام. وباستقراء الأنظمة في المملكة العربية السعودية يظهر أن حرية الرأي والتعبير مقيدة بعدد من الضوابط والقيود، وفي قطر نصت المادة 42 من المرسوم بقانون 47 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر على المحظورات في مجال النشر، وفي عمان تناول قانون المطبوعات والنشر العماني في المادة 26 منه من المسائل التي لا يجوز للصحفي الخوض فيها، ومما تقدم يتضح أن النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي ليس بالحرية المطلقة وإنما المقيدة بعدد من القيود التي يختلف نطاقها بحسب ظروف كل دولة ومتطلباتها.

وبينت المادة (7) من قانون حماية حق المؤلف العراقي على "للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفة وفي تعيين طريقة هذا النشر، وله أيضاً الحق في الانتفاع من مصنفة بأية طريقة مشروعة يختارها، ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق من دون إذن مسبق منه أو ممن يؤول إليه هذا الحق" وبما أن للمؤلف الحق في تعيين طريقة النشر فمن الممكن أن يكون

النشر إلكترونياً عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وفيما يتعلق بالنشر الإلكتروني على مواقع الاتصال الاجتماعي جرّم قانون العقوبات العراقي أي ففعل يشكل اعتداء على الحياة الخاصة (فهمي، 2008)، وبينت المادة (438) من قانون العقوبات لسنة (1969) المعدل بأنه يعاقب بالحبس "مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد عن مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية ولو كانت صحيحة إذا كان من شأنها الإساءة إليهم"، ووضع المشرع العراقي الحماية للحق في الصورة في قانون الحماية رقم(3) لسنة (1971) المعدل إذ تنص المادة (26) على أنه " لا يحق لمن يعمل صورة أو يعرض أو ينشر أو يوزع الصورة أو ينسخ منها دون إذن الأشخاص الذي قام بتصويرهم ما لم يتفق على غير ذلك. كما بين موقف المشرع العراقي في القانون المدني فقد بين بأن الاعتداء على الحق في السمعة يوجب التعويض بوصفه نتيجة للمسؤولية المدنية وهو ما نصت عليه المادة (205/1) والتي جاء فيها حق التعويض الادبي، فكل تعد على الغير في حرته أو عرضه أو شرفه وفي سمعته أو مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي يجعل المتعدي مسؤولاً عن التعويض، إلى جانب المسؤولية الجزائية القائمة على أفعال السب والقذف وهذا ما بينته المواد (336-433) من قانون العقوبات العراقي.

بين المشرع الأردني أن حماية حق المؤلف تستمر طيلة حياة المؤلف وتستمر 50 سنة بعد وفاته في المادة 30 من قانون حماية المعلومات، وانضمت الاردن لاتفاقية استقلالية الحماية سنة 1999، وقضت محكمة التمييز الأردنية بأنه يستفاد من المادتين (8،9) من قانون المؤلف رقم 22 لسنة 1992 أن للمؤلف وحده حق نسبة المؤلف إليه وذكر اسمه عليه وحق استغلال مؤلفه مالياً بأية طريقة يختارها، ولا يجوز لغيره مباشرة هذه الحق دون إذن كتابي منه أو ممن يخلفه، وعليه فإن اقدم المشتكي عليهم بتقليد المصنف وتوزيعه ونشره وطرح المصنف للتداول يشكل جريمة مستمرة لأن طرح المصنف للتداول لم ينقطع قبل صدور

قانون العفو العام واستمر بعد ذلك ويكون بالتالي اسقاط المدعي العام دعوى الحق العام لصدور قانون العفو العام وقرار النائب العام بالموافقة على قرار المدعي العام مخالفاً للقانون، (الشرقاوي، 2023)، وبين المشرع الجزائري ضرورة الرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي بهدف الحفاظ على الأمن القومي الجزائري دون المساس بحرية التعبير في ظل القانون رقم (20-505)

ثانياً/ الحماية القانونية للنشر الإلكتروني عبر السوشيال ميديا في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تحتل وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، وإنستغرام شعبية عالية في دولة الإمارات، وتستخدم على نطاق واسع سواء من قبل الأفراد، أو من قبل الجهات الحكومية، وتسلط دولة الإمارات الضوء على دور هذه الوسائل وأهميتها وذلك من خلال تخصيص ملتقيات سنوية تعد منصات لتبادل الخبرات ونقل تجربة الإعلام الاجتماعي، تشمل الهواة والمحترفين كقمة رواد التواصل الاجتماعي (بوابة الإمارات العربية المتحدة، 2023)، واطلقت دولة الإمارات عام 2014 الجائزة العربية للإعلام الاجتماعي، والتي تعنى برواد التواصل الاجتماعي العرب. وتسلط الجائزة الضوء على أبرز مبادرات التواصل الاجتماعي في العالم العربي من أفراد ومؤسسات في قطاعات مختلفة، وتشجع على تبني أفضل معايير الاستخدام. (دليل التواصل الاجتماعي لحكومة الإمارات)، مع فرض قوانين تخص وسائل التواصل الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة تنظم وتجرم مستخدميها وفق لوائح وضوابط.

1. معايير النشر في مواقع الاتصال الاجتماعي في دولة الإمارات:

وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة معايير وطنية للمحتوى الإعلامي في مواقع الاتصال الاجتماعي، وطالبت جميع المؤسسات الخاصة والعامة والأفراد في دولة الإمارات الالتزام بها. وتشمل هذه المعايير:

- عدم التعرض لشخص رئيس الدولة، أو حكام الإمارات بالنقد، أو إلى نظام الحكم في البلاد أو الإضرار بالمصالح العليا للدولة.
- احترام التوجهات والسياسات التي تتبعها دولة الإمارات على المستوى الداخلي، وعلى مستوى علاقاتها مع الدول الأخرى.
- عدم الإساءة للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وعدم إثارة النعرات المذهبية والقبلية.
- حظر نشر ما يتضمن تحريضاً أو إساءة إلى الإسلام، أو المعتقدات الدينية الأخرى.
- احترام الموروث الثقافي والحضاري لدولة الإمارات.
- عدم الإساءة للنظام الاقتصادي في الدولة، ونشر الشائعات والأخبار المغرضة والمضللة.
- احترام توجهات الدولة لتعزيز هويتها الوطنية، ودمج المواطنين في سوق العمل الإعلامي.
- احترام المبادئ والمواثيق الأخلاقية في العمل الإعلامي.
- عدم نشر وبث المعلومات التي تسيء للأطفال والنساء وفتيات اجتماعية أخرى، وتحرض على الكراهية والعنف.
- احترام حقوق الملكية الفكرية.
- عدم نشر آراء تتضمن انتهاكاً لحرمة الآداب العامة، أو تنطوي على الإساءة إلى الناشئة، أو إلى الدعوة إلى اعتناق أو ترويج المبادئ الهدامة.
- عدم نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم، أو إثارة البغضاء، أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع.
- لا يجوز بغير إذن من الجهة المختصة نشر أنباء الاتصالات السرية الرسمية أو الشؤون العسكرية.
- لا يجوز نشر نصوص الاتفاقيات أو المعاهدات التي تعقدها الحكومة قبل نشرها في الجريدة الرسمية إلا بإذن خاص من هذه الجهة.

- لا يجوز بسوء قصد نشر تحريف لما يجري في الجلسات أو المداولات أو في الجلسات العلنية للمحاكم أو الهيئات النظامية في الدولة.
- لا يجوز نشر ما يتضمن عيباً في حق رئيس دولة عربية أو إسلامية، أو أية دولة أخرى.
- لا يجوز نشر أخبار بشأن تحقيق جنائي إذا كان قاضي التحقيق النيابة العامة قد جعلته سرياً.
- لا يجوز نشر الأخبار أو الصور أو التعليقات التي تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد.
- لا يجوز بسوء قصد نشر أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير.
- لا يجوز نشر ما من شأنه الإضرار بالعملة الوطنية.
- لا يجوز الطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة.
- لا يجوز نشر تحقيق في موضوع يتناول أكثر من طرف، دون أن يتضمن هذا التحقيق عرضاً لآراء جميع الأطراف المعنية مباشرة بهذا الموضوع، (بوابة الإمارات العربية المتحدة، 2023)

2. قوانين وسائل التواصل الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

أصدرت حكومة الإمارات العربية المتحدة مجموعة مهمة من القوانين منها:

- أ. مرسوم قانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية: يحل المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، محل القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتعديلاته. وعلى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي أن يكونوا على دراية بقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، لتجنب ارتكاب مخالفات تعرضهم للمساءلة والعقوبة، والتي تتراوح بين السجن والغرامة المالية.

- ب. لائحة تنظيم استخدام موظفي الجهات الاتحادية لوسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (73/3/1) لسنة 2014: تهدف اللائحة إلى توجيه وإرشاد الموظف حول كيفية استخدامه لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل مسؤول وآمن، وذلك عند مناقشته لمختلف القضايا المعاصرة مع الجمهور، وكيفية التعبير عن رأيه الشخصي بشكل لا يسيء أو يضر بسمعته الوظيفية، أو بسمعة الدولة وسياساتها وتوجهاتها، أو بسمعة الجهات الحكومية والأفراد بشكل عام، واحترامه لقواعد السلوك الوظيفي المنصوص عليها في مختلف القوانين والحرص على عدم مخالفتها.
- ج. قانون مكافحة التمييز والكرهية: في يوليو 2015، صدر مرسوماً بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكرهية. ويهدف القانون إلى إثراء ثقافة التسامح العالمي، ومواجهة مظاهر التمييز والعنصرية، أيًا كانت طبيعتها، عرقية، أو دينية، أو ثقافية. ويجرم القانون كل قول أو عمل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات، أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات من خلال نشره على شبكة المعلومات، أو شبكات الاتصالات، أو المواقع الإلكترونية، أو المواد الصناعية، أو وسائل تقنية المعلومات، أو أية وسيلة من الوسائل المقررة أو المسموعة أو المرئية، وذلك بمختلف طرق التعبير كالقول، أو الكتابة، أو الرسم.
- د. قانون حماية البيانات الصحية: ينظم القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2019 في شأن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المجالات الصحية: كافة أساليب واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الرعاية الصحية في الدولة، بما فيها المناطق الحرة. يهدف القانون إلى المحافظة على سرية البيانات والمعلومات الصحية، وذلك بعدم السماح بتداولها في غير الأحوال المصرح بها.
- هـ. شرع في دولة الإمارات قانون يهدف لمكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية (المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات

- والجرائم الإلكترونية) وتوفير إطار عمل قانوني شامل لتعزيز حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية المرتكبة من خلال شبكات وتقنيات الإنترنت.
- و. قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة: يهدف المرسوم بقانون اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة إلى تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية بكافة أنواعها من خلال توفير خدمات الثقة وخدمات الثقة المعتمدة. ينظم المرسوم بقانون صلاحية الوثائق الإلكترونية، ويرفع القيمة القانونية للتوقيع الرقمي ليكون مدعوماً بتقنيات حديثة وآمنة (بوابة حكومة الإمارات العربية المتحدة، 2023).
- ز. حماية الخصوصية في دستور دولة الإمارات: تنص المادة 31 من الدستور الإماراتي على حرية المراسلات وغيرها من وسائل الاتصالات ويكفل الدستور سرّيتها وفقاً للقانون.
- ح. حماية المعلومات الائتمانية: القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010 بشأن المعلومات الائتمانية، وتعديلاته
- ط. قانون تنظيم نشر وتبادل البيانات في إمارة دبي: أقرت حكومة دبي قانون رقم 26 لسنة 2015 في شأن تنظيم نشر وتبادل البيانات في إمارة دبي، والذي يهدف إلى حماية البيانات وخصوصية الأفراد.
- ي. إنشاء مكتب الإمارات للبيانات: لضمان الحماية الكاملة للبيانات الشخصية، أصدرت حكومة الإمارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (44) لسنة 2021 بشأن إنشاء مكتب الإمارات للبيانات. ويختص المكتب الذي يتبع مجلس الوزراء بمجموعة من المهام التي تشمل اقتراح وإعداد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بشؤون حماية البيانات واقتراح واعتماد الأسس والمعايير الخاصة بالرقابة على تطبيق التشريعات الاتحادية المنظمة لحماية البيانات. (بوابة حكومة الإمارات العربية المتحدة، 2023).

ك. صدور مجموعة من المراسيم والقوانين الإماراتية التي تحمي الأطفال: من العالم الرقمي ومنها قانون ودیمة الذي صدر بالقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 3 لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل، والمعروف باسم قانون ودیمة، ويهدف لحماية الطفل من كل مظاهر الإهمال والاستغلال، وسوء المعاملة، ومن أي عنف بدني ونفسي، ويشمل ذلك الأذى الذي يلحق بالأطفال في العالم الرقمي حيث تشدّد المادة (42) من قانون ودیمة على الإبلاغ الوجوبي على المربين والأطباء والاختصاصيين الاجتماعيين أو غيرهم ممن تعهد إليهم حماية الأطفال أو العناية بهم أو تعليمهم.

كما تشدد المادة (64) على أنه إذا لم تقم هيئات الاتصالات بالإبلاغ عن أية مواد إباحية الأطفال ليتم تداولها عبر مواقع وشبكة المعلومات الإلكترونية، فإنها تُعاقب أيضاً بالغرامة التي تتراوح بين (100,000) مائة ألف درهم و(1,000,000) مليون درهم، وتوضح المادة (65) أن إنتاج وتوزيع وتصوير مواد إباحية الأطفال واستغلال الأطفال استغلالاً جنسياً يعاقب عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات، في حين توضح المادة (66) أن حيازة أو تنزيل أو تحميل أو إرسال مواد إباحية الأطفال عن طريق شبكة الإنترنت يُعاقب عليه بالحبس لمدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التي تتراوح بين (100,000) مائة ألف درهم و(400,000) أربعمائة ألف درهم، (مجلس جودة الحياة الرقمية 2023).

ومن جهة ثانية اهتم المشرع الإماراتي بحق الخصوصية في الحياة وعدم نشر ما يتعلق بالحياة الخاصة على الإنترنت وغيرها، وسنت عدة قوانين تجرم انتهاك هذا الحق منها المادة (378) من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي رقم (3) لسنة 1987 وتعديلاته، والتي تنص على أن “يعاقب بالحبس والغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية وذلك بان ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المجني عليه:

- أ. استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص او عن طريق الهاتف أو أي جهاز آخر.
- ب. التقط أو نقل بجهاز أياً كان نوعه صورة شخص في مكان خاص.

واهتمت القوانين الاتحادية بوضع التشريعات والعقوبات في حالة انتهاك الخصوصية فقد نص المشرع الإماراتي على العقوبات المقررة لجريمة انتهاك حرمة الحياة الخاصة في المادة (378) من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي وهي الحبس والغرامة وترك المشرع السلطة التقديرية للقاضي في تحديد مدة الحبس وقيمة مبلغ الغرامة على ألا تقل مدة الحبس عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة سنوات وألا تقل الغرامة عن ألف درهم ولا تزيد عن (3000) درهم. بجانب العقوبات التكميلية المصادرة ومحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة.

وقد نص المشرع الإماراتي على ظرف مشدد إذا كان الجاني موظفاً عاماً واعتمد على سلطة وظيفته في مقارفته للجريمة وحدد لها عقوبة السجن المؤقت الذي وضع له حد أقصى بحيث أن مدته لا تزيد على سبع سنوات وبالغرامة التي ترك تقدير قيمتها للقاضي وجعل الحكم بكل من عقوبتي السجن المؤقت والغرامة معاً وجوبياً (فضل الله 2020).

3. تعقيب الباحث على التشريعات والعقوبات الخاصة بانتهاك الخصوصية من منظور القانون الإماراتي:

يتبين من العرض السابق أن أغلب الدساتير والقوانين العالمية قد أولت اهتماماً في مجال النشر على مواقع التواصل الاجتماعي بما يضمن حقوق النشر وحمايتها. واستعرض الباحث التشريعات الأجنبية والعربية، وكذلك الصادرة عن المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة واليونسكو. وقد لاحظ الباحث الاهتمام الدولي الكبير بما ففي فرنسا أولى المشرع الفرنسي العناية بالتفاصيل التي تتعلق بعناصر النشر في السوشيال ميديا كالناشر والوعاء وكاتب التعليق والمتفاعل والمشارك للمنشور، وبيّن المشرع الفرنسي التفاصيل المتعلقة بذلك حيث أولى المشرع كل عنصر المسؤولية المدنية والقانونية بحسب الوضع، ثم استعرض الباحث أهم

التشريعات في دول العربية مثل جمهورية العراق والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وغيرها، والتي تفاوتت في المراسيم المتخصصة فيها بين قوانين النشر في تلك البلدان وبين البحث التشريعات. لم يحدد المشرع العراقي المقصود بالنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما لم يتفق الفقه والقضاء على تكييف محدد لمواقع الاتصال الاجتماعي فهناك من عد مواقع التواصل ناشر إلكتروني وهناك من عده متعهد الايواء يتيح للمستخدمين النشر دون تدخل في اختيار أو رقابة مسبقة تجاه المنشورات. وفي دولة الإمارات والتي كانت السبابة من بين دول المنطقة للاهتمام بهذا الموضوع، سواء من حيث الكم أم من حيث النوع، وذلك بسبب عدة اعتبارات منها امتلاك دولة الإمارات قاعدة وبنية تحتية متطورة وشيوع استخدام الانترنت السريع ومواقع التواصل الاجتماعي نتيجة الحكومة الإلكترونية والتطور التقني الذي تشهده البلاد وقد قامت دولة الإمارات بعدة إجراءات فيما يتعلق بالنشر في وسائط التواصل الاجتماعي كوضع معايير خاصة من خلال مجموعة من القوانين الناظمة للنشر الإلكتروني عبر السوشيل ميديا من خلال استعراض المواد القانونية السابقة والتي أوردها الباحث والتي نظمت النشر الإلكتروني في السوشيل ميديا كالمرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية ولائحة تنظيم استخدام موظفي الجهات الاتحادية لوسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (3/73 و1) لسنة 2014 وغيرها.

وبين قانون العقوبات الإماراتي (المادة 71 والمادة 69) والمادة (378) من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي رقم (3) لسنة 1987 وتعديلاته حول انتهاك حرمة الحياة الخاصة في ضوء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 2012م نجد أن جريمة انتهاك حرمة الحياة الخاصة سواء كانت في قانون العقوبات الإماراتي أو قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 2012م الإماراتي هي جريمة عمدية يتخذ الركن المعنوي فيها إرادة السلوك الإجرامي والعلم بكافة العناصر التي تكون الجريمة وفق

النموذج القانوني للجريمة الذي وضعه المشرع الإماراتي مسبقاً في التشريع الجزائي، (فضل الله، 2020).

الخاتمة:

وبناء على ما سبق نستنتج أن القوانين الاتحادية الإماراتية اعتنت بشكل مثالي بحماية النشر في وسائل التواصل الاجتماعي والحق في الخصوصية، وجرمت الأفعال والتي من شأنها أن تمس أو تعتدي أو تهتك ستر هذا الحق، وتوسع في ذلك بصورة جعلت النموذج القانوني لجريمة انتهاك الخصوصية ينال البناء القانوني السليم. ومن خلال ما تم استعراضه فيها هذا البحث الذي تناول الحماية القانونية للنشر الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة عبر دراسة وصفية مقارنة وخرجت بمجموعه من النتائج وتوصيات أهمها فيما يلي:

أولاً/ النتائج: يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

1. أن التطور التقني ووسائل الاتصال وشيوع استخدام موقع الاتصال الاجتماعي بشكل كبير وظهور برمجيات وتطورات على البرامج المختلفة يتطلب تطوير ومسايرة للقوانين الناظمة لتواكب التطور الحالي السريع في مختلف الدول العربية، ويتطلب النشر في مواقع الاتصال الاجتماعي وجود قوانين ناظمة لحماية النشر الإلكتروني في مختلف دول العالم، وأن القوانين الاتحادية بدولة الامارات اعتنت بشكل مثالي بحماية الحق في الخصوصية، وجرمت الأفعال والتي من شأنها أن تمس أو تعتدي أو تهتك ستر هذا الحق.
2. تعد جريمة انتهاك حرمة الحياة الخاصة بفعل إجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد بواسطة وسائل تقنية المعلومات أو شبكة معلوماتية- المنصوص عليها في قانون مكافحة تقنية المعلومات 2012م تطلب فيها المشرع الإماراتي بجانب

توافر القصد الجنائي العام اشترط توافر القصد الجنائي الخاص وهو قصد التشهير أو الإساءة.

ثانياً/ التوصيات:

1. يوصي الباحث بضرورة صدور ملحقات للقانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية؛ لبيان المسؤولية المدنية لمن يشارك المنشور ويعيد نشره والتميز بينه وبين الناشر، كذلك كاتب التعليق إن كان المنشور فيه خطاب كراهية أو تحريض على العنف أو إخلال بقيم المجتمع، أو بالمعايير التي وضعتها دولة الإمارات للنشر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي فمن الضروري تحديد المسؤولية المدنية وترتيب العقوبات وتوضيحها بين العناصر المتفاعلة (كاتب التعليق- الإعجاب- إعادة النشر - الناشر).
2. ضرورة التطوير والتحديث المستمر لقوانين الاتصال الاجتماعي بحيث تواكب التطورات الحديثة بالتعاون بين خبراء الانترنت والاتصالات وخبراء القانون.
3. ضرورة نشر الوعي القانوني في المجتمع وبيان الحقوق في النشر بحيث تصبح معروفة للجميع.
4. توضيح الحق في النسيان الرقمي باعتباره من الحقوق اللصيقة بالشخصية، فهو يهدف لحماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الذين قد يندمون لاحقاً على أحداث معينة قاموا بنشرها في هذه المواقع عكس المشرع الفرنسي الذي نظم ذلك.
5. توضيح إطار قانوني ومرجعي الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي في دولة الإمارات العربية مقارنة بما هو عليه الوضع في الدول الأخرى.

شكر وتقدير Acknowledgments

يتقدم الباحثون بالشكر إلى الجامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM)، لإعطاء بيعة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

تضارب المصالح Conflict Of Interests

يعلن ويعترف الباحثون بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحثين Authors' Contributions

صمم الباحثون هذه الدراسة كلها سويا.

قائمة المصادر المراجع:

أولاً/ القرآن الكريم والسنة النبوية.

ثانياً/ المراجع العربية:

الأحمدي، عبد الله بن عطية الله. (2022). دراسة تحليلية لقيم المواطنة الرقمية في مواقع الاتصال الاجتماعي لجامعة الملك عبد العزيز. تويتر نموذجاً. كلية التربية. جامعة المنصورة.

أيوب، بولين، أنطونيوس. (2009). الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية. منشورات الحلبي الحقوقية. ص ص. (40-65)

البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة الإمارات العربية المتحدة. (2023). استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي. الرابط: <https://u.ae/ar->

[AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies](#)

الجودو، وداد، محمد. (2011). أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية على العلاقات الشخصية:

الخطيب، فاطمة صالح، علي. (2017). آثار شبكات التواصل الاجتماعي على طلبة جامعة اليرموك وعلاقتها بالرقابة الذاتية من وجهة نظر أنفسهم. (رسالة دكتوراة) غير منشورة. كلية التربية جامعة اليرموك.

الخلايلة، عايد رجا. (2011). المسؤولية التقصيرية الإلكترونية الناشئة عن إساءة استخدام أجهزة الحاسوب والإنترنت. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الأردن.

الزعاوي، محمد سالم. (2015). جرائم الشرف والاعتبار عبر الإنترنت، دار الحافظ الإمارات العربية. دبي، ص 25

الشرقاوي، عبد المنعم. (2021). حماية حق المؤلف في النشر على وسائل التواصل الاجتماعي. حماة الحق. [https://jordan-](https://jordan-lawyer.com/2021/11/28/copyright-social-media)

[/lawyer.com/2021/11/28/copyright-social-media](https://jordan-lawyer.com/2021/11/28/copyright-social-media)

الضحوي، هناء، والساعدي، ناصر. (2017). المواطنة الرقمية استراتيجية تعزيز المواطنة والاعتدال باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة التحديات والتطرف والتكفير في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الملك عبد العزيز. عدد خاص.

علي، أشرف، وحسين، عبد المجيد الحكيم وآخرون. (2017). الوسائل الإلكترونية لارتكاب جرائم الدم والقذف والتحقيق. دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان.

العيدوني، وداد. (2019). الحماية القانونية للملكية الأدبية والفنية في التشريع المغربي والاتفاقات الدولية. مطبعة سيلكي أخوين طنجة. ص (28-29)

فضل الله، محمد، الحسن، فضل الله. (2020). جريمة انتهاك حرمة الحياة الخاصة في التشريع الإماراتي (دراسة تحليلية). مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة. العدد (44) ص. ص. (37-60).

فواز، علاء الدين عبد الله، والمومني، بشار طلال، النظام القانوني للصورة الفوتوغرافية للحقوق الواردة عليها والحماية القانونية، (27)، (53)، مجلة الشريعة والقانون. فيسبوك. (2017). ما الحديث الذي يعتبره الفيسبوك يحض على الكراهية؟ :

<https://bit.ly/34TtkjI>

كاظم، حسن، محمد. (2006). المسؤولية الناشئة عن الاعتداء على الحق في الصورة. (أطروحة دكتوراة). كلية القانون. جامعة بغداد.

الكردي، جمال، محمود. (2003) حق المؤلف في العلاقات الخاصة الدولية. دار الجامعة الجديدة: الاسكندرية مصر

ماتياس، دوب، دوميني أكسيل، وعبد القادر لمعة وفراوكة رينز. (2020). الخدمات العامة الرقمية سبل تحقيق تحول سريع على نطاق واسع. الرابط:

<https://www.mckinsey.com/~media/McKinsey/Industries/Public%20>

محمود، رائدة، محمد. (2023). المسؤولية المدنية لمستخدمي النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة الرافدين للحقوق، المجلد. (23). العدد. (83). ص ص (143-196). الرابط:

https://alaw.mosuljournals.com/article_178658_f2dabfc447f94f7651f6906dcdacacfb.pdf

المعداوي، محمد، أحمد. (2018). حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي - دراسة مقارنة. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا.

المجلد، (33). العدد. (4). ص ص. (1927-2057)

منظمة المادة 19. (2009). مبادئ كامبدن حول حرية التعبير والمساواة.

110 دور المصارف الإسلامية في تقليص الآثار الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا- 19 في البلدان النامية...

نجدات، علي، عقلة. (2012). استخدام المتزوجات العاملات في الجامعة الأردنية والإشباع المتحققة منه. جامعة اليرموك. إربد. الأردن.

النعيمي، أبو بكر، أحمد، عثمان. (2019). الرقابة على المحتوى غير القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي في القانون الإماراتي والمقارن، مجلة الرافدين للحقوق المجلد. (19). العدد. (67). ص ص. (294-259)

هميسي، رضا. (2013). الحياة الخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي بين الانتهاكات والمسؤولية. مجلة جامعة بجايا. ص ص. (225-207).

اليونسكو. (2009). الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام:

<https://bit.ly/2Tb5a1h>

القوانين والتشريعات:

الاتفاقية الأوروبية بخصوص النشر الإلكتروني.
حماية الخصوصية في دستور دولة الإمارات: تنص المادة 31 من الدستور الإماراتي.
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
قانون (575-2004) الثقة في الاقتصاد الرقمي للتواصل الاجتماعي.
قانون اتحادي رقم (44) لسنة 2021 بشأن إنشاء مكتب الإمارات للبيانات.
القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010 بشأن المعلومات الائتمانية، وتعديلاته.
القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية رقم 3 لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل " قانون وديمة.

قانون المطبوعات والنشر رقم (15) لسنة 1980.

القانون اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة.

القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2019 لحماية البيانات الصحية ينظم استخدام المعلومات والاتصالات في المجالات الصحية.

قانون حماية البيانات- مركز دبي المالي العالمي قانون حماية البيانات رقم 5 لعام 2020.
قانون مكافحة التمييز والكراهية قانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية.

قرار المجلس الوطني للإعلام رقم 20 لسنة 2010 بشأن معايير المحتوى الإعلامي.
قرار رقم (35) لسنة 2012 بشأن معايير محتوى الإعلانات في وسائل الإعلام وباستقراء الأنظمة في المملكة العربية السعودية.

لائحة تنظيم استخدام موظفي الجهات لوسائل التواصل الاجتماعي المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (1/3/73) لسنة 2014.

المادة 42 من المرسوم بقانون 47 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر على المحظورات مجال النشر.

المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية

مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية

الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة (2004) المادة (22)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية التعبير والنشر المادة 2/29.

Qā'imah al-maṣādir al-marāji :

Al-Qur'ān al-Karīm wa-al-sunnah al-Nabawīyah.

Al-marāji' al-'Arabīyah :

al-Aḥmadī, 'Abd Allāh ibn 'Atīyah Allāh. (2022). *dirāsah taḥlīlīyah li-qiyām al-muwāṭanah al-raqmīyah fī mawāqī' al-ittiṣāl al-ijtimā'ī li-*

- Jāmi‘at al-Malik ‘Abd al-‘Azīz. tūwītar namūdḥajan. Kullīyat al-Tarbiyah. Jāmi‘at al-Mansūrah.*
- Ayyūb, bawlīn, Anṭūniyūs. (2009). *al-Ḥimāyah al-qānūniyah lil-ḥayāh al-shakhṣīyah fī majāl al-malūmātīyah. Manshūrāt al-Ḥalabī al-Ḥuqūqīyah. Ṣ Ṣ. (40-65)*
- al-Bawwābah al-Rasmīyah li-Dawlat al-Imārāt al-‘Arabīyah al-Muttaḥidah al-Imārāt al-‘Arabīyah al-Muttaḥidah. (2023). *istirātijīyah al-Imārāt lldhkā’ alāṣṣnā’y. alrābt : https : / / u. ae / ar-AE / about-the-uae / strategies-initiatives-and-awards / strategies*
- Aljuwduw, Widād, Muḥammad. (2011). *Athar istikhdam Shabakāt al-tawāṣul al-ijtimā’ī al-iftirāḍīyah ‘alā al-‘Alāqāt al-shakhṣīyah*
- al-Khaṭīb, Fāṭimah Ṣāliḥ, ‘Alī. (2017). *Āthār Shabakāt al-tawāṣul al-ijtimā’ī ‘alā ṭalabat Jāmi‘at al-Yarmūk wa-‘alāqatuhā bālraqābh al-dhātīyah min wījhat naẓar anḥusahum. (Risālat duktūrāh) ghayr manshūrah. Kullīyat al-Tarbiyah Jāmi‘at al-Yarmūk.*
- al-Khalāyilah, ‘Āyid Rajā. (2011). *al-Mas’ūlīyah al-taqṣīrīyah al-iliktrūniyah al-nāshī’ah ‘an isā’at istikhdam Ajhizat al-Ḥāsūb wa-al-Intirnit. Dār al-Thaqāfah lil-Nashr wa-al-Tawzī’. al-Urdun.*
- al-Za‘ābī, Muḥammad Sālim. (2015). *Jarā’im al-sharaf wa-al-i’tibār ‘abra al-Intarnet, Dār al-Ḥāfīz al-Imārāt al-‘Arabīyah. Dubayy, ṣ25*
- al-Sharqāwī, ‘Abd al-Mun‘im. (2021). *Ḥimāyat Ḥaqq al-mu’allif fī al-Nashr ‘alā wasā’il al-tawāṣul al-ijtimā’ī. Ḥamāh al-Ḥaqq. https : / / jordan-lawyer. com / 2021/11/28 / copyright-social-media /*
- Alḥwī, Hanā’, wālsā’dy, Nāṣir. (2017). *al-muwāṭanah al-raqmīyah istirātijīyah ta’zīz al-muwāṭanah wa-al-i’tidāl bi-istikhdām wasā’il al-tawāṣul al-ijtimā’ī li-muwājahat al-taḥaddiyāt wa-al-taṭarruf wa-al-takfīr fī duwal Majlis al-Ta’āwun al-Khalījī. Majallat Kullīyat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insāniyah. Jāmi‘at al-Malik ‘Abd al-‘Azīz. ‘adad khāṣṣ.*
- ‘Alī, Ashraf, wa-Ḥusayn, ‘Abd al-Majīd al-Ḥakīm wa-ākharūn. (2017). *al-wasā’il al-iliktrūniyah lārṭkāb Jarā’im aldhm wa-al-qadhf wālthqyr. Dār al-Manāhij lil-Nashr wa-al-Tawzī’. ‘Ammān.*
- al-‘Aydūnī, Widād. (2019). *al-Ḥimāyah al-qānūniyah lil-milkīyah al-adabīyah wa-al-fannīyah fī al-tashrī’ al-Maghribī wa-al-ittifāqāt al-Dawlīyah. Maṭba‘at sylky Akhawayn Ṭanjah. Ṣ (28-29)*

- Faḍl Allāh, Muḥammad, al-Ḥasan, Faḍl Allāh. (2020). *Jarīmat intihāk ḥurmat al-ḥayāh al-khāṣṣah fī al-tashrī‘ al-Imārātī (dirāsah taḥlīlīyah)*. Majallat jīl al-Abḥāth al-qānūnīyah al-mu‘ammaqah. al-‘adad (44). (Ş Ş. (37-60).
- Fawwāz, ‘Alā’ al-Dīn ‘Abd Allāh, wālmuwminī, Bashshār Ṭalāl, al-nīzām al-qānūnī lil-ṣūrah al-futūghrāfīyah lil-Ḥuqūq al-wāridah ‘alayhā wa-al-ḥimāyah al-qānūnīyah, (27), (53), Majallat al-sharī‘ah wa-al-qānūn.
- Facebook. (2017). *mā al-ḥadīth alladhī y‘tabiruh al-Faysbuk yaḥud ‘alā al-karāhīyah?*: <https://bit.ly/34TtkjI>
- Kāzim, Ḥasan, Muḥammad. (2006). *al-Mas‘ūlīyah al-nāshī‘ah ‘an al-‘itidā’ ‘alā al-Ḥaqq fī al-Ṣūrah. (uṭrūḥat duktūrāh)*. Kullīyat al-qānūn. Jāmi‘at Baghdād.
- al-Kurdī, Jamāl, Maḥmūd. (2003) *Ḥaqq al-mu‘allif fī al-‘Alāqāt al-khāṣṣah al-Dawlīyah*. Dār al-Jāmi‘ah al-Jadīdah : al-Iskandarīyah Miṣr
- Mātiyās, Dawb, dawmby Aksīl, wa-‘Abd al-Qādir Lum‘ah wfrāwkh ryz. (2020). *al-Khidmāt al-‘Āmmah al-raqmīyah Subul taḥqīq taḥawwul Sarī’ ‘alā niṭāq wās’*. alrābṭ : <https://www.mckinsey.com/~media/McKinsey/Industries/Public%20>
- Maḥmūd, rā‘idah, Muḥammad. (2023). *al-Mas‘ūlīyah al-madanīyah li-mustakhdīmī al-Nashr ‘abra mawāqī’ al-tawāṣul al-ijtimā‘ī*. Majallat al-Rāfidayn lil-Ḥuqūq, al-mujallad. (23). al-‘adad. (83). Ş Ş (143-196). alrābṭ : https://alaw.mosuljournals.com/article_178658_f2dabfc447f94f7651f6906dcdacacfb.pdf
- al-Ma‘addāwī, Muḥammad, Aḥmad. (2018). *Ḥimāyat al-khuṣūṣīyah al-ma‘lūmātīyah llmstkhdm ‘abra shbā‘āt mawāqī’ al-tawāṣul al-ijtimā‘ī-dirāsh muqāranah*. Majallat Kullīyat al-sharī‘ah wa-al-qānūn bi-Ṭanṭā. al-mujallad, (33). al-‘adad. (4). Ş Ş. (1927-2057)
- Munazzamat al-māddah 19. (2009). *mabādi’ kāmbdn ḥawla Ḥurrīyat al-ta‘bīr wa-al-musāwāh*.
- Njādāt. ‘Alī, ‘Uqlah. (2012). *istikhdām al-mutazawwijāt al-‘āmilāt fī al-Jāmi‘ah al-Urdunīyah wāl’shbā‘āt al-mthqqh minhu*. Jāmi‘at al-Yarmūk. Irbid. al-Urdun.
- al-Nu‘aymī, Abū Bakr, Aḥmad, ‘Uthmān. (2019). *al-Raqābah ‘alā al-muḥtawá ghayr al-qānūnī li-wasā’il al-tawāṣul al-ijtimā‘ī fī al-*

- qānūn al-Imārātī wa-al-muqāran*, Majallat al-Rāfidayn lil-Ḥuqūq al-mujallad. (19). al-‘adad. (67). Ṣ Ṣ. (259-294)
- Hmisy, Riḏā. (2013). *al-ḥayāh al-khāṣṣah ‘alā Shabakāt al-tawāṣul al-ijtimā’ī bayna al-intihākāt wa-al-mas’ūlīyah*. Majallat Jāmi‘at bjāyā. Ṣ Ṣ. (207-225).
- al-Yūniskū. (2009). *al-Ittijāhāt al-‘Ālamīyah fī Ḥurrīyat al-ta‘bīr wa-Tanmiyat wasā’il al-I‘lām*: <https://bit.ly/2Tb5a1h>

المراجع الأجنبية:

- Cour d'appel de Metz, Ch. des appels correctionnels*, arrêt du 7 avril (2017). Available on the link// last visited at (25- 11-2022): <https://www.legalis.net/jurisprudences/cour-dappel-de-metz-ch-desappels-correctionnels-arret-du-7-avril-2017/>
- Das, Biswajit, Sahoo, Jyoti shankav. (2011). *Social Network Sites- A Critical Analysis of Its. Impact On Personal and Social Life*. International Journal of Business and Social Science, Vol,2. No,14. July 2011
- Gleason, Benjamin, and Sam Von Gillern. (2018). "Digital citizenship with social media: Participatory practices of teaching and learning in secondary education." *Journal of Educational Technology & Society* 21.1: 200-212.
- Loi n. (2004.)575 du 21 juin. (2004). *pour la confiance dans l'économie numérique*: Article 4:(On entend par standard ouvert tout protocole de communication, d'interconnexion ou d'échange et tout format de données interopérable et dont les spécifications techniques sont publiques et sans restriction d'accès ni de mise en oeuvre)